

إبراهيم القادري بوتشيش | Brahim El Kadiri Boutchich *

مراجعة كتاب: «العرب في زمن المراجعات الكبرى، محاولات في تعقّل تحولات الراهن العربي» لكمال عبد اللطيف

Book Review:
The Arabs in the Age of Great Revisions
by Kamal Abdullatif

العرب في زمن المراجعات الكبرى، محاولات في تعقّل تحولات الراهن العربي.	عنوان الكتاب:
كمال عبد اللطيف.	المؤلف:
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.	الناشر:
2016.	تاريخ النشر:
224 صفحة.	عدد الصفحات:

* أستاذ التاريخ والحضارة بكلية الآداب، جامعة مولاي إسماعيل بمكناس (المغرب).

يجعل سؤال التنبؤ بالمسار الذي سيأخذه هذا «التاريخ الساخن» أمرًا صعبًا، إضافة إلى تعذر الاطلاع على كل مصادرها الأرشيفية، ومن ثم يصعب الإمساك بكل خيوطها. وتلك حقيقة وقف عندها كل من عاركوا مجال التأريخ للزمن القريب أو الحاضرانية، من أمثال فرنسوا بيداريدا، وروني ريمون، وهرفي كوتو - بيغاري، وغيرهم.

ورغم هذه المطبات الإبستمولوجية، فإن القراءة الرائدة لكتاب كمال عبد اللطيف، تسمح بالتعرف إلى منظوره المنهجي المركب من ثلاثة موجهات في التفسير، وهي: المعطى الثقافي، والتاريخ الكوني، والمقاربة الفلسفية. فلا تحليل ولا تركيب من دون إسناد ثقافي مفسر، ومن دون تاريخانية تعول على دور الأفكار في التاريخ لقراءة متغيرات الراهن العربي (ص 10). ومع ذلك، فإن قراءة التاريخ عند المؤلف لا تعني القراءة السردية، بل القراءة التي يسميها البعض القراءة التراجعية المتبصرة التي تحترم معايير إعادة إنتاج الذاكرة. أما الناظم الثالث الموجه الذي ارتكز عليه منهج المؤلف، فهو المقاربة الفلسفية السياسية الحديثة بكل حيثياتها ودروسها ومبادئها العامة؛ باعتبارها مفتاحًا للتحليل المتعقل (ص 54).

وعلى هدي هذه الموجهات الثلاثة، طبق عبد اللطيف منظوره المنهجي في مراجعاته الكبرى على جميع فصول الكتاب، وفق تحليل يتأسس من ثلاثة أبعاد تأتي متسلسلة في ثنايا الدراسة؛ وهي البعد التشخيصي المرتكز على متابعة الوقائع وتداعياتها، والبعد النظري المبني على جملة من الأنساق النظرية والفرضيات التي تمثل خيطاً مؤطراً ومدخلاً للبعد الثالث الذي هو بعد التجاوز، المسنود بقوة اقتراحية، وبدائل مفتوحة على النقد والحوار.

ت يجسد كتاب العرب في زمن المراجعات الكبرى، محاولات في تعقل تحولات الراهن العربي لكمال عبد اللطيف، والصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عام 2016، نصاً فكرياً - سياسياً متميزاً، وتشريحاً دقيقاً للحظة تاريخية تعد من اللحظات المفصلية في التاريخ العربي الراهن. ونظراً إلى ما يكتسبه الكتاب من أهمية بالغة، فإننا سنسعى لقراءته ضمن زوايا معرفية تراوح بين التعريف به، وتحديد الموجهات الناظمة له، وتفكيك بنائه المنهجي، وعرض أبرز الأفكار والتصورات والمنظورات التي يحويها بين طياته.

في بنية الكتاب وناظمه المنهجي

يتكون الكتاب من 224 صفحة، تغطي ثمانية فصول موزعة على قسمين متوازيين، ورد الأول بعنوان: «مراجعة ما بعد الثورات العربية»، ويشمل الفصول الأربعة الأولى، بينما جاء القسم الثاني بعنوان: «أزمات الفكر العربي في الفكر واللغة والمفهوم»، مغطياً الفصول الممتدة من الخامس حتى الثامن، إضافة إلى مقدمة وملحق، وهو حوار كان قد أجري مع مؤلف الكتاب، ونشر في جريدة الأحداث المغربية في نهاية عام 2013، ثم ببليوغرافيا الدراسة، وفهرس عام.

أما من الزاوية المنهجية للكتاب، فنجد المؤلف يقر باقتحامه مغامرة الكتابة في مرحلة حساسة ودقيقة يتعدّر جسّ نبضاتها؛ كونها تدرج في خانة ما يعرف بالتأريخ للحاضر L'histoire du présent، أو التاريخ اللحظي أو الآني. وهي حقبة زمنية فائقة، لا تزال أحداثها في طور التشكل والجريان والتقلبات، ولا تزال وقائعها تحت المراقبة؛ ما

دور المشارك، من دون أن ينفي دور المقاومة والممانعة في ترتيب هذا المفهوم. ويدعم ما يذهب إليه بقرينة قوية، وهي أن هذا «التدخل الخارجي» لم يعد هو نفسه يمتلك موقفاً موحداً بفعل تضارب مصالح أطرافه (ص 31-32). ولعل ما يبعد الطابع «التأمري» في منظور المؤلف أن الشعارات المهتوفة في الاحتجاجات المليونية في الميادين العربية، رفعت مطالب داخلية محضه، مرتبطة بمشاريع الإصلاح السياسي العربي النهضوي المتقطع الذي عاد إلى الانتعاش بعد تحوّل منظومة حقوق الإنسان من قضية عربية إلى قضية كونية، يتماهى فيها الداخلي مع الخارجي. وبفضل هذا التماهي، يصبح «الخارجي» مفهوماً طبيعياً لا يتنافر مع المطالب الداخلية (ص 33). وتأسيساً على ذلك، فإن مفهوم «التدخل الخارجي» أو «التأمري» يجب أن يعاد النظر فيه (ص 43).

وفي الفصل الثاني بعنوان «ما بعد الثورات العربية زمن المراجعات الكبرى»، يصوّب المؤلف بوصلة اهتمامه نحو الأطوار الانتقالية التي أعقبت انتفاضات عام 2011، انطلاقاً من مقارنة ثقافية. وفي هذا السياق، يعتبر أن هذه المرحلة الجديدة في التاريخ العربي هي مرحلة المراجعات في مقومات العمل الثقافي والسياسي، انطلاقاً من تحليل تداعيات الفعل الثوري الحاصل في البلاد العربية، وخاصة وصول الإسلام السياسي، في كل من مصر وتونس والمغرب، إلى الحكم. ويعد متابعة دقيقة للمشهد السياسي في هذه البلدان، استنتج وجود فجوة بين شعارات الميادين، وتطبيقاتها في الطور الانتقالي، وعجز الفاعل السياسي وعدم قدرته على إدارة المرحلة الجديدة (ص 47)؛ على نحو أربك المجتمع العربي، وقذف به في أتون مأزق سياسي، وفشل في

ووظف كذلك المنهج المقارن لاكتشاف المفارقات بين معطيات الفكرين الغربي والعربي، ومنجزات الفكر النهضوي في القرن التاسع عشر والفترة المعاصرة من جهة، ومقارنة المنظور الأخلاقي لدى المفكرين المغربيين: محمد عابد الجابري، وطه عبد الرحمن؛ ما جعله يفلح في توليد إضافات جديدة ضمن البدائل التي طرحها.

القضايا موضوع المراجعة وإستراتيجية التنفيذ

يصعب الإلمام بالقضايا التي وضعها المؤلف كافة على محك المراجعة؛ وذلك لتشابك القضايا المعرفية التي يلامسها، وتوزعها بين السياسة والاجتماع والاقتصاد والتاريخ، ويعوالم إنتاج الرموز وإعادة إنتاجها، ومع ذلك يمكن وضع الإصبع على أهمها.

في الفصل الأول وعنوانه: «الثورات العربية: نحو تجاوز ثنائية الداخل والخارج»، يقترح مراجعة مقولة ثنائية العامل الداخلي والخارجي في تفسير اندلاع حركات الاحتجاج العربية لعام 2011. وانطلاقاً من اللغظ الذي صاحب قراءة بعض المفكرين وتخريجاتهم حول الفكر المؤامراتي باعتباره محرّكاً لها، أثار عبد اللطيف سؤالاً مركزياً أطّر به مقترحه للمراجعة حول مدى حقيقة مفهوم التدخل «الخارجي» أو «المتأمر» في زمن العولمة، وهل ما زال ذلك المفهوم السلبي بالمعيار التقليدي يحضر في عالم متغيّر أصبح فيه «الخارجي» يمارس في حياتنا، طوعاً أو كرهاً، دور الصانع للقيم والسلوكيات؟

يجيب المؤلف بما يشي بضرورة خلخلة تلك المفاهيم البالية (ص 31)؛ لأن حتمية التعولم تحدّ من الخيارات الإرادية الحرة، وتجعل الذات تؤدي

الطهطاوي ورواد النهضة؛ لكن المؤلف يعلن رغبته في تجاوز سقف الوسطية الذي لم يتعدّ في خطاب هؤلاء مستوى الموازنة بين الإسلام وروح العصر (ص 84). وفي مقابل ذلك، يقترح تشخيص الوضع الراهن، وتقديم البديل المسلح بوعي نظري وإجرائي. وقد استند في مراجعته إلى ثلاث شذرات مستلة من سياقات نظرية وتاريخية جعلها «براديجماً» في عمله، وهي كتابات روسو، وسبينوزا اللذين رأى في فكرهما مكاسب يمكن استثمارها في الدفاع عن العقل والحرية؛ لصلتهما بأسئلة الحاضر العربي. كما انفتح على بعض المفكرين العرب من أمثال عبد الله العروي وهشام جعيط وجورج قرقم الذين تماهى مع فكرهم، خاصة في خيار القطيعة واللاعودة (ص 87-88، 96-97).

وفي سياق وضع أطروحة الإسلام السياسي تحت مجهر التحقيق، عرض المؤلف أشكال التدين في العالم العربي، مؤكداً أنه مفيد للمجتمعات، شريطة تحريره من أكبال المقدس، وتطهير مسالكة من التشويه والتوظيف الخاطيء، داعياً إلى تفعيل ما سماه «روحانية الحدائث» التي تنبثق من مفهوم كوني للتدين (ص 64).

وفي منحى المراجعات الكبرى كذلك، طرح عبد اللطيف في الفصل الرابع ما أسماه «التعددية المواطنة» التي أصبحت الحاجة ماسة إليها بعد تسيّد عمليات الاستقطاب الطائفي والإثني في الوطن العربي، بهدف تحقيق العدالة، وتكافؤ الفرص، وبناء التوازنات في داخل المجتمع الواحد. ويعالج مراجعته حول التعددية من خلال استحضار البنية التاريخية المكوّنة للمجتمعات العربية (ص 111)، فيشخص الإشكالية من خلال محورين: يشمل الأول

اختبار أول تجربة للإسلام السياسي في الحكم (ص 51). ويرى المؤلف في هذا الصدد أن لا سبيل إلى الخروج من هذا المأزق إلا بإطلاق مشروع فكري يستهدف القيام بمراجعات كبرى في السياسة والثقافة والتعليم، ويتبنى الخيار الديمقراطي (ص 53). ويدرج ضمن نقاط هذا المشروع، تصحيح الدساتير المعلن عنها عقب الثورات العربية، وإعادة صياغتها وتحسينها بما يلائم شعارات الثورات العربية (ص 60-61).

كما يدعو إلى مراجعة سؤال الهوية، باعتبارها العنوان الأكبر في سجلات المشهد السياسي العربي في الطور الانتقالي الذي أفرز عودة خطابات الهوية. ويبرز عنوان المراجعة لديه في ضرورة الوقوف على الأدوار التي يقوم بها التاريخ في عملية تلوين الهوية، وتذويب بعض صورها، أو تقليصها على الأقل (ص 62).

ومن القضايا التي توجد في قلب المراجعات التي دعا إليها المؤلف في الفصل الثالث، قضية الإصلاح الديني التي سلكت مسارات خطيرة مع وصول تيارات الإسلام السياسي إلى سدة الحكم بعد الثورات العربية، وتأثيرها السلبي في المشروع السياسي الديمقراطي من خلال تحويل الجدل السياسي إلى مجال للاستقطاب الديني، وادعاء التيار الإسلامي بأحقّيته في الوصاية على الضمير الديني، ما يستدعي المراجعة «والتفكير في كيفية تحرير الإسلام، وتحرير الدين عموماً من المتلاعبين بقيمه السامية» (ص 70).

لا يجد فاحص مراجعة مسألة الإصلاح الديني صعوبة في وضع اليد على مرجعية صاحبها، واستناده إلى تجارب التاريخ الأوروبي الحديث وفلسفة الأنوار، في تساوق مع المشروع النهضوي العربي الذي بدأ مع كتابات رفاة

معضلة التغييب الذي مارسته منظومة الفكر القومي التقليدي على صور التعدد الإثني، ودور الأنظمة الشمولية في انفجار الطائفية، وعجز الدولة في المرحلة الانتقالية عن إنجاز التحديث، ومساهمتها في إذكاء الصراع الطائفي الذي تبلور في ظهور مشاهد العنف. أما المحور الثاني فيقدم فيه مقترحات لتطوير فكرة التعددية المبنية على نظام جديد في المعرفة، تتجاوز الأحكام القبلية، والمبادئ التي لم تعد منسجمة مع ثورة المعرفة وتحولات القيم، والاعتراف بمبدأ التعدد الإثني، وتأكيد مسؤولية الدولة في تحقيق الاندماج الاجتماعي والسياسي والتدبير التشاركي العادل بين فئات المجتمع، في سياق مشروع سياسي ديمقراطي (ص 118-124).

وعلى هدي مبدأ المراجعات، يدعو المؤلف في الفصل الخامس من دراسته حول أزمت الفكر العربي إلى مراجعة مفهوم الأزمة، معتمداً في ذلك على كتاب بزل هازار وإدغار موران. وتأسيساً على هذه المرجعية، يرى أن مقارنة مفهوم الأزمة تكمن في تشخيص معطياتها وتحليل أبعادها، للتوصل إلى ما يمكن أن يساعد على حسن إدارتها، وتدبير النتائج المترتبة عليها (ص 129). ويدعو إلى تطبيق هذا المفهوم على المرحلة الانتقالية التي تعرفها الشعوب العربية في اللحظة الراهنة (ص 131)، من خلال التركيز على التعليم والبحث العلمي، وتأسيس جبهة للفكر الحدائثي (ص 144-145).

ويرتحل عبد اللطيف في دروب القضايا المطروحة على بساط المراجعة إلى ثيمة اللغة، وذلك في الفصل السادس وعنوانه: «نحو تطوير الأداء اللغوي العربي»، وفيه جعل تحت الضوء علامات الانكماش اللغوي الذي تعرفه لغة الضاد

أمام تحديات العولمة، محدراً من أنها ستصبح عرضة للعزل والتهميش إذا لم تسارع إلى تطوير أدواتها. وتبدأ عملية تأهيل اللغة العربية في تصوره انطلاقاً من تشخيص أعطابها المتجلية في سكونيتها، وعدم مسيرتها للتطور التقني والطفرة التكنولوجية؛ ويقترح مقابل ذلك تأهيل النسق اللغوي بمنحه المرونة الكافية للتعبير عن مخاضات المجتمع، ومشروعاته في الإبداع والمعرفة، وتطوير النظام المعجمي والنحوي، واستيعاب مستجدات ترميز قواعد ولوج عوالم التقنيات الجديدة لتقليص حجم الفجوة اللغوية (ص 156-157).

ولا يتسع المجال لعرض تفاصيل كل الأوراق الأخرى التي وضعها كمال عبد اللطيف تحت محك مراجعاته الكبرى، من قبيل ما أثاره في الفصل السابع حول موضوع «التسامح والحرية والمؤسسات»، وهو عنوان لا يخلو من دلالة حول حوافز المراجعة. فالمؤلف لا ينظر إلى التسامح بصفته فضيلة إنسانية مرتبطة بالفرد، بل هو قيمة متكاملة لها رمزية في مستويات متعددة شمولية، مرتبطة بالمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، ومتماهية مع منظومة أخلاق الدولة المدنية. وفي سياق مراجعته المستندة إلى التاريخ، تتبع المؤلف دلالات التسامح وكيفية تلقي الفكر العربي له، قبل أن يدعو إلى مأسسته ضمن مشروع كوني، في سياق حاجة فعلية وتاريخية إليه اليوم من جهة، وحتى يتحوّل إلى فضاء يتيح لكل الأفراد المساواة والحرية والاختيارات الحرة من جهة أخرى (ص 170-171).

ومن القضايا الكبرى التي جعلها كمال عبد اللطيف في سلّة المراجعات كذلك، المسألة الأخلاقية التي اختزلها في الفصل الثامن وعنوانه:

تجاوزت المئة دراسة موزعة ما بين التقارير العربية والدولية، والكتب العربية والأجنبية، والمقالات المنشورة في المجلات والدوريات والحوارات التي أضفت صبغة علمية على مرجعيات الكتاب.

جماع القول، إن كتاب العرب في زمن المراجعات الكبرى، محاولات في تعقّل تحولات الراهن العربي لكمال عبد اللطيف يعتبر نصّاً جريئاً وازناً، وقيمة مضافة إلى الفكر السياسي العربي المعاصر، واستنهاضاً لقضايا ظلت مطمورة أو محتشمة في مشاريع الإصلاح العربية. كما يعدّ إسهاماً فاعلاً في الحراك الفكري، وإعادة بناء السؤال الثقافي، ونبشاً جديداً في ملفات شائكة ومقلقة باتت تؤرق المجتمع العربي بعد ثورات الربيع العربي، بفضل ما يحويه من طروحات وبدائل جديدة، وتحليل أفقي وعمودي، وتشخيص حيّ لمفاصل الأحداث ومجريات التحولات العالمية الراهنة.

«أي قيم نريد؟ أسئلة وأوليات». وفيه جعل من موضوع القيم والنزعة الإنسانية مدخلاً أساسياً إلى مشروع الحداثة الذي لا يتحقق من دون التخلص من المأزق الأخلاقي. ولعلّ ما يبرر ضرورة مراجعة هذا الملف في رأيه، يكمن في تقادم المدونات الأخلاقية السائدة، وعجزها عن مواجهة المستجدات التي أفرزتها رياح العولمة، وما صاحبها من اجتياح كبير للمنظومة الأخلاقية بسبب تحكّم تقنيات الإعلام والتواصل في صناعتها، وهو ما نتج منه خلل في نظام القيم؛ ما يستدعي ضرورة تركيب مدونة أخلاقية قادرة على بناء التوازنات القيمية. ويشخص هذه الحالة بالإشكالات الأخلاقية الكبرى التي تجتاح العالم برمته، والمتمثلة في التكنولوجيا النووية، والهندسة الوراثية وغيرها من المعضلات الأخلاقية (ص 178).

وفي ختام هذه القراءة، لا يسعني إلا أن أنوه بالجهد الذي أبان عنه المؤلف، باعتداده على أنفس المصادر، وأحدث الدراسات التي